الإخوان بين السياسة والإرهاب

فارس الخطاب

دفعت أحداث الربيع العربي وما بعده الكثير من الناس في العالم الإسلامي وسواه، إلى الربط بين الإسلام كدين سماوي، والسياسة، ثم الإرهاب بالمطلق العام، وقد ساعدهم على هذا الربط، أو سمه الخلط، كمية الدم المراق دون سبب أو منطق معقول، أو غاية نبيلة تكافئ ذلك.

وما زالت المتغيرات السلبية والدموية الكبيرة في مصر، وفقدان قيمة الدولة كمفهوم وكهيبة في ليبيا، وحمامات الدم والعنف المريع في سوريا ثم العراق، وغيرها من أقطار العالم الإسلامي من باكستان وحتى المغرب العربي، كلها تدفع، بل وترسخ الخلط بين الإسلام، دين المحبة والسلام، وبمن أحاط به، هذه الهالة المقيتة المظلمة المحاطة ببرك من الدم والدمار.

المشهد الأكثر مثارا للنقاش وحاجة للتدارك، هو المشهد المصري، لما تحمله مصر أولا من ثقل عربي وإقليمي ودولي، ثم لوجود واحد من أهم المرجعيات الدينية متمثلة بالأزهر الشريف في عاصمتها القاهرة، لماذا يعتبر ما يحدث في مصر هو الأكثر تداولا للنقاش بين أوساط الناس عامتهم وخاصتهم، سياسييهم ومثقفيهم؟

ذلك أن مجريات الأمور في تخبط مستمر، وأن من يحكم الآن وضع أساسا أدخل من خلاله المصريين في أتون معترك عميق الأثر سيشرخ الوحدة المجتمعية المصرية إلى أمد غير منظور من السنين.

نعم، فإن أساء الإخوان المسلمون إدارة السلطة –وهي فترة وجيزة على أية حال– فإن إصلاح الحال لا يكون بهذه الهستيريا التي تتعامل بها سلطات الحكم الآن سواء مع المتظاهرين، أو مع سيل القرارات والقوانين التي تصدر تباعا لمحاولة وأد هذا التنظيم واجتثاثه بسرعة.

وهو لعمري وهم كبير تثبت الأحداث التي تجري يوميا أنه إجراء يمكنني تشبيهه بالجائع حد الموت ثم «تقدم» له مائدة عامرة بالطعام، إنه يأكل بكلتا يديه متمنيا أن يتمكن من ابتلاع الطعام كله لإشباع جوعه، فلا هو قادر فعلا على أكل كل الطعام، وإن زاد من طعامه فوق قدرة معدته فقد تصيبه ذبحة قلبية تفضي به إلى الموت!! تلك هي الصورة، فمن يحكم مصر اليوم جائع لقرار وسلطة، وهو ما دفعه لإصدار قرار اجتثاث الإخوان، حتى يصفو له الجو بالمطلق لحكم أم الدنيا دون أن يخشى خطر المعارضة القادرة على تحشيد الشارع المصري كل حين.

قد يكون من السهل جدا على أي حاكم أن يصدر أية قوانين تخدم طريقة حكمه للبلاد، خاصة إذا كان هذا الحاكم أداة بيد القوات المسلحة، لكن تجارب التاريخ تثبت دائما أن ما سيحدث هو عكس ما يريد هؤلاء، ولو بعد حين.

فقرار اعتبار تنظيم الإخوان المسلمين تنظيما إرهابيا، كان من أسوأ القرارات التي أصدرتها الحكومة المصرية بعد إسقاط الحكومة المصرية السابقة وحكم محمد مرسي، لأن الإخوان المسلمين تنظيم عريق يمتد إلى أكثر من ثمانين عاما في مصر بالتحديد، ثم أن كل بيت في مصر تقريبا، باستثناء الأقباط والنزر القليل من بعض الطبقات في المجتمع المصري.

أقول كل بيت لا بد أن تجد فيه أحد الرجال أو النساء أو أكثر له علاقة مع هذا التنظيم سواء كانت صلته انتماء أو تعاطفا، فهل تستطيع حكومة انتقالية أتت بحسب وجهة نظر كثيرين بطريقة غير شرعية، وما زالت تعاني من تشكك الكثير من دول العالم وضمنها دول عربية أيضا بسلامة منهجها ووضوح أهدافها، حكومة ترتهن كل إرادتها لإرادة قائد الجيش وسلطته المطلقة على البلاد؟ هل تستطيع أن تنتزع إيمان وقناعات وعقيدة ملايين المصريين بالجماعة خاصة وأنهم لم يروا من هذه الجماعة «ظلما» خلال فترة إدارتها للبلاد وجل ما رآه البعض ضعف وقلة خبرة ليس إلا؟

لذلك لا يمكن أن يصدق المصري غير المؤدلج أو المرتبط بماديات السلطة –أية سلطة– أن يضغط زرا فيقلب قناعاته وإيمانه الراسخ، بقناعات مشوهة، وبيانات حكومية غير مؤكدة عن مسؤولية الإخوان عن بعض الأحداث الدموية التي تمر بها مصر وهو ما يجعل مسؤولية حكومة مصر الحالية، تاريخية، لأنها –وكما قلت– تؤسس لشرخ عمودي وأفقي، يقسم ويمزق المجتمع المصري الطيب، معادلا بالتمام، لقسمة مجتمعات أخرى بين الشيعة والسنة، أو ما سواها من تقسيمات بغيضة.

لقد جاء الإسلام ليحقق السلام بين كل البشر، لذلك نبذ المسلمون العنف ونزلت إرادة إلهية تدفع إلى الجدال بالتي هي أحسن دون إقصاء أو تهميش «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن» «النحل/125».

ولم تكن حالة عبر تاريخنا الحديث، وربما حتى القديم، شبيهة بتلك التي تمر بها مصر إلا حالة الحاكم المدني للعراق، الأمريكي بول بريمر «السيئ الصيت» الذي أصدر عام ٢٠٠٣، أول قراراته باجتثاث البعث.

ورغم الفارق الكبير في عمر التنظيم وهويته وعقيدته، لكننا نقول إن كل إمكانات الولايات المتحدة وإيران مضاف لها كل المتضررين خلال حقبة حكم البعث في العراق، ورغم القبض على كل القيادة العراقية لهذا الحزب وإعدام أمينه العام، رغم كل ذلك ما هي النتيجة؟

النتيجة هي استمرار التنظيم وزيادة إقبال الشباب العراقي عليه. تنظيم آخر، وواحد من الأحزاب الدينية في العراق أيضا «حزب الدعوة»، الذي اعتبر من أكثر أهداف دوائر الأمن العراقي أهمية ومتابعة حتى اعتقل من أعضائه الآلاف وأعدم منهم الكثير وفر الباقون إلى حاضنتهم إيران، لعشرات السنين، ما هي نتيجة هذا كله؟ الآن هم من يحكم العراق ويتحكم بقراراته.

الإسلام الذي نشاهد بعض من ينتمون له، كدين، يمارسون أبشع الممارسات التي تحرج الكثير من المسلمين أمام أبناء الديانات الأخرى داخل بلادنا وخارجها، هم في حقيقة الأمر تركوا موضوعية الإيمان بهذا الدين وتحولوا إلى ممارسات أيديولوجية يطبقها كل من يتبجح بشعاراته الدينية.

وهذا الأمر ينطبق على الكثير من الأحزاب كحزب الدعوة وتنظيمات داعش «الدولة الإسلامية في العراق والشام» والنصرة وغيرها، ذلك لأن شعارات الدين ستوظف «ووظفت» لخدمة مصالح من يتولى «زعامة أو إمارة أو ولاية» هذه التنظيمات، وهو ما يعني تحقيق هذه المصالح عبر ممارسة أشكال الإرهاب سواء المادي الدموي أم الفكري أو المعنوي، وشواهد ذلك كثيرة نراها كل يوم عبر شاشات الفضائيات أو من خلال شبكة الإنترنت.

لكن، وهذه حقيقة لا زيف أو رياء فيها، لا ينطبق من هذا كله على تنظيمات وممارسات الإخوان المسلمين «في مصر تحديدا»، بل هم في الحقيقة، الضحية التي جارت عليها كل الأنظمة المصرية، وعرف عنهم طيلة فترة عملهم كتنظيم نبذهم للعنف ومظهره، لذلك انشق عنهم من لم يصبر على هذا النهج واختار العنف والإرهاب سبيلا لتحقيق أيديولوجيته، بل حتى في طريقة اختطاف الحكم منهم، كانت ممارساتهم سلمية واحتجاجاتهم وفق حكم القانون والدستور المصري.

إن مجريات الأمور اليوم ترينا مشهدا واضحا جدا، ومشهدا سيظهر بعد حين، المشهد الواضح هو أن أغلبية الشباب المصري، وخاصة طلاب الجامعات ضد الإجراءات التي تتم بحق الإخوان في مصر، والشباب هم مادة أي تغيير في العالم وبالذات في وطننا العربي.

والأمر الثاني أن أغلبية أفراد القوات المسلحة المصرية هم من أبناء الفلاحين والطبقات البسيطة والفقيرة في المجتمع المصري، وهؤلاء لديهم قدسية تربوية نشؤوا عليها وتربوا من خلالها على تقديس الرموز والمشايخ الدينية، فإن كانوا يطبقون الأوامر الآن تحت عنوان الأوامر العسكرية، فإنهم ومع تقادم العامل الزمني وكثرة أخطاء السلطة، وزيادة مساحة الدم المراق، ستتغلب عندهم القضايا والقناعات التربوية على الأوامر العسكرية الصماء، وعندها سيقع ما لا يحمد عقباه من تمردات وانشقاقات تمزق وحدة القوات المسلحة المهيبة لمصر العروبة.

المخرج إذن هو العودة إلى شرع الله وروح المجتمع المصري الطيبة المتسامحة، وعلى من يتولى أمر هذه البلاد استيعاب ما يراد لهذه الأمة من إضعاف وتمزيق وأن يهربوا من لعنة الله والتاريخ إلى «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن».

لذلك فإن اتباع سياسة الاحتواء هي أقصر الطرق لتحييد المعارضين وهو ما يجب أن تفعله الحكومة المصرية الحالية، وأعتقد أن في قيادات الإخوان الكثير ممن يؤمنون بالحكمة والموعظة الحسنة وتفويت الفرصة على المتربصين بمصر وشعبها والذين كشروا عن أنيابهم بعمليات قذرة طالت الأمن والأمان في أرض الكنانة.

عن «الجزيرة نت»

المحاكمات والمحن في لبنان

ديفيد شينكر

في 16 يناير، خضع الأشخاص الأربعة المتهمون باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005 إلى المحاكمة أخيراً في لاهاي. وخلال الأشهر المقبلة سوف يُحاكم هؤلاء المتهمون – وجميعهم أعضاء في ميليشيات «حزب الله» المدعومة من إيران – غيابيا بسبب ضلوعهم في التفجير الذي أودى بحياة أربعة وعشرين شخصا، من بينهم زعيم الجالية السُنيّة في لبنان، رفيق الحريري. ويدوي صدى الإجراءات القضائية لهذه الجريمة الطائفية الواضحة في جميع أرجاء لبنان، الأمر الذي يزيد من التوترات في دولة تعاني من الحرب بين السنة والشيعة في البلد المجاور سوريا. ومما زاد الأمور تعقيداً هو تزامن المحاكمة مع المفاوضات المثيرة للجدل في بيروت بشأن تشكيل حكومة جديدة.

الخلفية

خلال الفترة من عام 1975 إلى عام 1990، خاضت لبنان حرباً أهلية وحشية أودت بحياة أكثر من 100,000 شخص. وفي النهاية، توسطت المملكة العربية السعودية لإنهاء الحرب من خلال «اتفاق الطائف» – وهو تفاهم سياسي أعيد التفاوض حوله وتم دعمه من قبل الاحتلال السوري للبنان. وقد استمرت تلك التسوية المؤقتة بعد الحرب حتى عام 2004، عندما سعى الرئيس السوري بشار الأسد – في انتهاك للدستور اللبناني – إلى تمديد فترة ولاية الرئيس اللبناني المفضل لديه، أميل لحود. وقد عارض رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري تمديد فترة ولاية لحود لكنه رضخ في ظل مواجهته لتهديدات من دمشق. ثم ترك الحكومة في أكتوبر 2004، لكن ليس قبل إقراره لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559، الذي دعا جميع القوات الأجنبية – بما فيها القوات السورية – إلى مغادرة لبنان. وفي 14 فبراير 2005، قتل رفيق الحريري في انفجار ضخم بسيارة ملغومة في بيروت.

وقد أدى اغتيال الحريري إلى انطلاق «ثورة الأرز» التي أفضت إلى انسحاب القوات السورية، لكنها أدت كذلك إلى إعادة استقطاب المجتمع اللبناني إلى معسكرين: «تحالف 14 آذار» المناهض لسوريا برئاسة نجل الحريري سعد، و«قوى 8 آذار» الموالية لسوريا/إيران بقيادة «حزب الله». وعقب فوزه في الانتخابات البرلمانية عام 2005، بدأ «تحالف 14 آذار» في إثارة الموضوع الحساس وهو نزع سلاح «حزب الله»، مستهلاً بذلك حملة اغتيالات استمرت ثلاث سنوات زُعم بأنها ارتكبت من قبل سوريا وحلفائها اللبنانيين ضد سياسيين وصحفيين ومسؤولين أمنيين. وفي عام 2007، أنشأت الأمم المتحدة «المحكمة الخاصة بلبنان» لمحاكمة المسؤولين عن اغتيال الحريري والاغتيالات السياسية اللاحقة.

تصاعد في أعمال العنف

في حين انحسرت قليلاً وتيرة الاغتيالات في لبنان بعد عام 2008، إلا أنه تم استئناف العنف عن طريق حملات انتقامية بعد قيام السوريين بثورة ضد نظام الأسد العلوي الشيعي عام 2011. وعلى مدى العامين الماضيين، وبينما أقر «حزب الله» بشكل متزايد بدوره العسكري في سوريا، انتشر العنف الطائفي في جميع أنحاء لبنان. فبالإضافة إلى المعارك الطائفية الروتينية القائمة حالياً بين السنة والعلويين في طرابلس والكمائن الحدودية ضد الجهاديين من السنة والشيعة الذين يسافرون إلى سوريا، وقعت مصادمات بين المقاتلين المتشددين من السنة اللبنانيين وقوات «حزب الله» في صيدا. كما شرع المتشددون السنة باستهداف الشيعة المحليين ومعاقل «حزب الله» بشكل مباشر، حيث تم تفجير «الضاحية» بالسيارات المفخخة أربع مرات – كان آخرها في 21 يناير – بل وصل الحد إلى مهاجمة السفارة الإيرانية في بيروت.

ويبدو أن «حزب الله» رد على تلك الأعمال بمهاجمة أهداف سنية في طرابلس واستئناف اغتيال كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين من السنة. ومن بينهم كاتم أسرار الحريري محمد شطح في 27 ديسمبر. إن تواجد نحو مليون شخص معظمهم من اللاجئين السنة من سوريا لم يعمل سوى على مفاقمة التوتر الطائفي.

إرجاء تشكيل الحكومة

في مارس 2013، دفعت هذه التوترات رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي – غير المنتسب إلى «قوى 8 آذار» أو «تحالف 14 آذار» – إلى الاستقالة من منصبه. وبعدها بشهر، تم إستبداله بتمام سلام البالغ من العمر ثمانية وستين عاماً والذي ليست له أي انتماءات سياسية. ومنذ ذلك الحين، ترأس سلام حكومة تصريف أعمال يحظر عليها القانون اتخاذ قرارات جوهرية. والأمر الذي لا يدعو للدهشة أن الحكومة لم تنجز سوى القليل حتى بالمعايير اللبنانية. ويقيناً أن بيروت اعتادت على أن تكون بدون حكومة فاعلة لفترات زمنية طويلة: ففي عام 1969 على سبيل المثال، استغرق الأمر تسعة أشهر لتشكيل حكومة من قبل رئيس الوزراء المعين رشيد كرامي. بيد أنه مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في مايو المقبل – وحيث تتم عملية الترشيح لها داخل البرلمان – فإن الحاجة إلى تشكيل حكومة أصبحت أكثر إلحاحاً.

كان تشكيل الحكومة مسألة شائكة في لبنان منذ فترة طويلة، لكن الوضع الحالي يمثل صعوبة من نوع خاص. فـ «تحالف 14 آذار» منقسم بشأن المشاركة في حكومة تضم في صفوفها «حزب الله». ومثلما كان عليه الحال عام 2009، أشار سعد الحريري، زعيم «تيار المستقبل» أنه يميل إلى تشكيل حكومة «وحدة وطنية»، لكن حليفه المسيحي في التحالف، سمير جعجع من «حزب القوات اللبنانية»، يعارض المشاركة في الحكم إلى جانب الميليشيا الشيعية. ففي 13 يناير، صرح جعجع قائلاً إن «تشكيل حكومة تنطوي على تناقضات لا يمكن أن يفضي إلى أي شيء».

كما أن تخصيص المقاعد هو أمر مثير للجدل، رغم ما يبدو من أن التكتلات تقترب من القبول بنسب 8-8-8 بين «تحالف 14 آذار» و «قوى 8 آذار» والمقاعد التي يختارها الرئيس ميشيل سليمان. وبالمثل، ساند «تحالف 14 آذار» تعيين حكومة «تكنوقراط» أو حكومة غير حزبية، رغم أن «قوى 8 آذار» رفضت هذا الاقتراح.

وفي حين أن هذه الاختلافات ليست بالأمر الهين، إلا أنه بالإمكان التغلب عليها. وبالنظر إلى الأمام، فإن نقطة الخلاف الأكثر صعوبة ستتمثل في «البيان الوزاري»، الذي هو المصدر الرئيسي للتوجيهات السياسية للحكومة الجديدة. ويريد «حزب الله» أن تشمل الوثيقة على إشارة إلى عقيدة الدفاع الثابتة للجماعة، وجمع «الجيش والشعب والمقاومة» «أي «حزب الله»» في استراتيجية وطنية، وإضفاء الشرعية – وهذا ليس من قبيل الصدفة – على المخزون الكبير من الأسلحة التي تستخدمها الميليشيا ضد إسرائيل منذ فترة طويلة. وفي 17 كانون الثاني/يناير، أكد عالم الدين التابع لـ «حزب الله» محمد يزبك دعم منظمته لهذه الصياغة أثناء الاحتفال بمولد النبي محمد عليه السلام.

في عامي 2005 و2009، وافق «تحالف 14 آذار» على دمج عبارة مماثلة في «البيان»، لكن سيكون من الصعب فعل ذلك الآن، لا سيما في ظل الظروف المحيطة بـ «المحكمة الخاصة بلبنان». فعند اغتيال شطح الشهر الماضي، أصدر الحريري بياناً ألقى فيه باللائمة على «حزب الله» وأدان «انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة على حساب الدولة ومؤسساتها». وفي ظل تلك الخلفية، فإن تحرك «تحالف 14 آذار» في اتجاه «حزب الله» لن يكون مقبولاً لدى القاعدة السنية للحريري.

كما أشار «تحالف 14 آذار» إلى أنه من أجل المشاركة في حكومة مع «حزب الله»، فإنه سيحتاج إلى «بيان» يؤكد على دعم «اتفاق الطائف» ويتمسك بـ «إعلان بعبدا» من عام 2012 الذي تضمن تعهداً بعدم مشاركة لبنان في الحرب السورية ويحدد جدول زمني لانسحاب قوات «حزب الله» من سوريا. ورغم أن «حزب الله» و «قوى 8 آذار» قد قبلا بالفعل بمبادئ «اتفاق الطائف» و «إعلان بعبدا» – وإن لم ينفذاها – إلا أن سحب المقاتلين من سوريا هو خط أحمر لن يتجاوزه «حزب الله» بسهولة. وعلى أي حال، ووفقاً لما صرح به نائب برلماني لم يذكر اسمه ينتمي إلى «قوى 8 آذار» لصحيفة «الأخبار» اللبنانية اليومية في 14 يناير، فإن «البيان» هو من اختصاص رئيس البرلمان الشيعي نبيل بري ولا يمكن مناقشته «إلا بعد صدور القرار بتشكيل الحكومة».

الاحتمالات

إن الهجوم الذي وقع في الضاحية في 21 يناير والتفجير الانتحاري في 16 يناير ضد عملاء «حزب الله» في الهرمل، والقصف السوري الذي أودى بحياة العديد من سكان القرى السنيين في بلدة عرسال الحدودية في 17 يناير كلها أمور فاقمت من مخاوف حدوث مزيد من التدهور في الوضع الأمني في لبنان. وفي وسط هذا الارتفاع في وتيرة العنف، قد يحاول الحريري إقناع شركائه في «التحالف» بتقديم تنازلات والانضمام إلى حكومة تضم «حزب الله»، مثلما فعل في 2009. وبدلاً من ذلك، قد يحاول استغلال الانتخابات الرئاسية الوشيكة من خلال إقناع زعيم «التيار الوطني الحر» ميشيل عون، شريك «حزب الله» المسيحي في التحالف، بالترشح للرئاسة. ويجدر بالذكر أن عون، البالغ من العمر ثمانين عاماً، يطمح منذ فترة طويلة للفوز بالرئاسة وقد يستجيب لتلك الاقتراحات حتى لو كانت نوايا الحريري تقوم على استمالته وتقويض «حزب الله».

وبغض النظر عن الاتفاقات التي تُبرم وراء الأبواب المغلقة، فإنه حتى حكومة وحدة وطنية قد لا تكون قادرة على عكس مسار الانحدار للهاوية الذي تسير فيه لبنان. وعلى الرغم من أن الحريري وجعجع قد يكون لهما من النفوذ ما يمكنهما من السيطرة على دوائرهما، إلا أن الجهاديين السنة لا يظهرون أي ولاء تجاه «تحالف 14 آذار» ويبدو أنهم عازمين على الانتقام من أعدائهم الشيعة في لبنان، الذين ساعدوا وحرضوا على قتل عشرات الآلاف من السنة في سوريا. وفي الوقت ذاته، لم يظهر «حزب الله» الكثير من ضبط النفس عندما تعلق الأمر بالانتقام من أبناء وطنه السنة.

في أبريل، حذر الأسد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون من أن «المحكمة الخاصة بلبنان» «يمكن أن تُطلق العنان لصراع يتحول إلى حرب أهلية ويثير انقسامات بين السنة والشيعة من منطقة البحر الأبيض المتوسط وحتى بحر قزوين». ورغم أن المحكمة لم تؤدي إلى إثارة عدوى العنف من الحرب في سوريا التي طال أمدها، إلا أن المحاكمة الحالية من المرجح أن تفاقم الصراع الطائفي الخطير والمتزايد في لبنان. إن تحقيق العدالة والمساءلة في جريمة اغتيال رفيق الحريري أمر ضروري وحتمي وتأخر طويلاً. لكنه للأسف سوف يأتي أيضا بثمن باهظ.

عن «معهد واشنطن» .. وديفيد شينكر هو مدير برنامج السياسة العربية في المعهد

مذكرة ميونخ: ماكين.. وظريف والسعودية

عادل الطريفي

في جلسة نقاشية مشتركة لكل من جون كيري وتشاك هيغل – وزيري الخارجية والدفاع – حاول كل من المسؤولين الأمريكيين الدفاع عن إدارة الرئيس باراك أوباما ضد فكرة الانسحاب الأمريكي الكبير من العالم، والتي تخللت نقاشات مؤتمر ميونيخ. يقول الوزير كيري: «نحن لم ننسحب من أي مكان.. كل ما قمنا به الانسحاب من العراق وأفغانستان وفقا لاتفاقيات سابقة.. نحن ننتقل.. نحن نعمل مع الإماراتيين والسعوديين حول التحول في مصر. نحن موجودون ومنخرطون في بلدان وأماكن كثيرة».

أما هيغل، فذهب أبعد من ذلك، حيث جادل بأن «الولايات المتحدة أكثر حضورا ونشاطا في أماكن كثيرة اليوم، ربما أكثر من أي وقت مضى. كيف نقوم بذلك؟ هو شأن مختلف.. نحن لن نرحل إلى أي مكان». ملخص حديث الوزيرين هو أن إدارة الرئيس أوباما تعتمد التحول من الاعتماد على الحل العسكري إلى الدبلوماسية.

هل هذا الطرح مقنع؟ السيناتور جون ماكين غير مقتنع، بل هو يرفض هذا التبرير قائلا: «الحقيقة أننا نتراجع.. لقد خذلنا حلفاءنا في المنطقة، واضطررناهم إلى أن يسلكوا طريقهم الخاص.. حمدا للرب على أصدقائنا السعوديين، حيث دعموا المعارضة السورية في الوقت الذي فشلت فيه محادثات جنيف». ماكين يستشعر أن إدارة أوباما تفرط في تفاؤلها بشأن التزام إيران بأي اتفاق نووي جاد، وأنه يكفي النظر إلى تاريخ النظام المليء بالخداع لإدراك ذلك.

بيد أن تحذيرات ماكين لا تزال غير مجدية، فالمتابع للقاءات الجانبية التي عقدت بين كيري والوزير الإيراني محمد جواد ظريف، يدرك أن الإدارة ليست فقط مفرطة في أمانيها، بل إن لديها سببا ما يدفعها لهذا الاندفاع. أحد التفسيرات الرائجة أن الرئيس أوباما يرغب في تحقيق انفتاح دبلوماسي على غرار ما قام به الرئيس ريتشارد نيكسون مع الصين عام 1972، لا سيما مع تراجع الولايات المتحدة في أكثر من ملف خارجي، وتدني ثقة الأمريكيين في سياسته الخارجية. طبعا، أصحاب هذا الرأي يؤكدون أن أوباما يدرك أن مشروع إيران النووي لا يمكن إيقافه اليوم إلا بالقوة، وهو خيار مستبعد بسبب الرفض الشعبي لحروب جديدة، ولأجل ذلك يأمل أوباما في أن يسهم الانفتاح على إيران في إيقاف المشروع النووي عند مرحلة الوصول إلى تقنية التخصيب، وتكون مكافأة إيران عند ذلك القبول بدخولها النادي النووي. أي كما حاولت إدارة نيكسون الاعتراف بتايوان كجزء من الصين، فإن الإدارة الحالية تأمل أن تتغير علاقة العداء باعتراف الولايات المتحدة – ضمنيا وليس مباشرة – بحق إيران في التكنولوجيا النووية بغض النظر عن أهدافها.

هناك تفسير آخر لحالة الاندفاع هذه تجاه إيران، وهو أن لدى أوباما رغبة في ترحيل ملف إيران إلى ما بعد انتخابات الكونغرس النصفية في نوفمبر «تشرين الثاني» المقبل، حيث لا توجد رغبة لدى الديمقراطيين في إثارة الملف النووي خلال هذه المرحلة، وثمة قناعة بأن الشؤون الخارجية استنفدت جهود الإدارة في الأعوام الماضية، بينما كان ينبغي التركيز على الشؤون الداخلية كالاقتصاد، ثم إن الاستمرار في حالة المواجهة الساخنة مع إيران – على المحور السوري مثلا – قد يجبر الأمريكيين على الغرق مجددا في أوحال المنطقة.

أيا تكن الأسباب، فإن الإيرانيين سعداء بما يحدث، ويكفي فقط التحدث إلى الوزير الإيراني ظريف ووفده المرافق، فقد وفر لهم هذا الانفتاح فرصة للتنفس منذ دخول العقوبات المصرفية حيز التنفيذ قبل أقل من عامين، وأعادت الثقة للدبلوماسية الإيرانية منذ صدور القرار 1803 والذي يحظر فيه سفر بعض المسؤولين الإيرانيين القائمين على النووي. المفاوض الإيراني اليوم يشعر بأنه يتحدث من موقع قوة، لا سيما وأن الانفتاح وتجميد بعض العقوبات لم يأت عبر أي تنازل إيراني معلن، فهم كانوا مستعدين لاتخاذ تلك الخطوات في وقت من التفاوض.

الوزير ظريف بدا أكثر ثقة وهو يتحدث – وإلى جانبه وزير خارجية السويد، والسيناتور الديمقراطي كريستوفر مير في المؤيد لسياسة أوباما تجاه إيران – عن إتمام إيران لالتزاماتها في المرحلة الأولى، وأكد للحاضرين أنه التقى كيري للحديث عن الخطوات المقبلة، ولم يفت ظريف التنبيه إلى دول إقليمية وخليجية بدأت مراجعة مواقفها، وأنه يتطلع للذهاب إلى السعودية في أي وقت.

سألت الوزير الإيراني عما ينوي حمله إلى السعودية، فقال: «لقد عبرت عن رغبتي في زيارة السعودية قبل أشهر، ولا أزال أتطلع للقيام بذلك. لدينا الكثير من المصالح التي بإمكاننا الحوار حولها.. لا نريد التنافس مع السعودية، بل في حوار البلدين استتباب للأمن في المنطقة».

من الواضح أن ما يمنع الوزير عن الزيارة ليس عدم توفر الموافقة السعودية، فقد تلقى الترحيب بمبادرته، ولكن عدم وجود الاستعداد لدى الجانب الإيراني لمناقشة الأسباب الرئيسة للخلاف، على الأقل حتى الآن.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية